الفصل الرابع

أسباب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

obeikandl.com

جاء البيان الأول لثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ محدود الأهداف، موجزاً في عبارته، ومن ثم فهو لا يلقي الضوء على الأسباب الرئيسية للثورة، وقد يكون الغرض من صدوره بهذا الايجاز وضع خطة تشبه الخطط الحربية في كتمان خطواتها وأهدافها، وهذا الكتمان من أخص ما تمتاز به المعارك الحربية الناجحة.

استيقظ المواطنون في صبيحة يوم الأربعاء ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، فوجدوا أن الثورة قد قامت، وأن قوات الجيش تحتل بعض مرافق القاهرة وشوارعها، واستمعوا في الساعة السابعة والنصف إلي محطة الإذاعة تذيع البيان الأول للثورة بلسان اللواء (محمد نجيب) إلي الشعب المصرى، يقول فيه أن أسباب الثورة:

(اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولي أمره إما جاهل أو فاسد، حتي تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولي أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم، ولا بد أن مصر كلها ستتلقي هذا الخبر بالابتهاج والترحيب، وأما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر، وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب،وإني أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور، مجرداً من أى غاية، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ إلي أعمال التخريب أو العنف، لأن هذا السبب ليس من صالح مصر، وإن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل، وسيلقي جزاء الخائن في الحال، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس، وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم، والله ولي التوفيق).[٣٥]

وفي اليوم التالي (٢٤ يولية سنة ١٩٥٢) أذاع اللواء محمد نجيب البيان التالي عن أسباب الثورة وأغراضها، قال فيه:

(إخواني أبناء وادى النيل- لشد ما سرني أن أتحدث إليكم مع ما احتمله في هذه اللحظات من مسئوليات جسام لا تخفي عليكم، وفقد حرصت على أن أحدثكم بنفسي لأقضي

---

[٣٥] -ألقي البيان الرئيس الراحل محمد أنور السادات (عضو مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت).

على ما ينشره خصومكم وخصوم الوطن من شائعات مغرضة حقيرة، لقد أعلنا منذ البداية أغراض حركتنا التي باركتموها من أول لحظة، ذلك لأنكم لم تجدوا فيها ظلماً لشخص، ولا كسباً لفرد، بل إننا ننشد الإصلاح والتطهير في الجيش وفي جميع مرافق البلاد، ورفع لواء الدستوى، إن حركتنا قد نجحت لأنها باسمكم ومن أجلكم وبهديكم، وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو مستمد من قلوبكم.

(بني وطني– إن كل شيء يسير على ما يرام، وقد أعددنا لكل شيء عدته، فاطمئنوا إلي نجاح حركتنا المباركة، واتجهوا بقلوبكم إلي الله العلي القدير، وسيروا خلفنا إلي الأمام،و الله نسأل أن يسدد خطانا وأن يطهر نفوسنا، وأن يعيننا على أن نسمو بوطننا إلي المكانة التي تنشدونها له، وأنتهز هذه الفرصة لأوكد لكم أن كل شيء يسير على ما يرام، والسلام عليكم ورحمة الله).

وفي الإنذار الذى وجهه اللواء محمد نجيب إلي فاروق يوم ٢٦ يوليه بالتنازل عن العرش موجز لأسباب ثورة الجيش قال:

(إنه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضي شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب، حتي أصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتي أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية، والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير، ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة، وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتداخلكم السافر، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطي، فأثرة من اثرى، وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكهم، لذلك فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب إلي جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير احمد فؤاد على أن يتم ذلك في مود غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السبت الموافق ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١ ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول علي رغبة الشعب من نتائج).

فهذه البيانات لا تطالعنا إلا بالأسباب الظاهرية أو الجزئية للثورة، وخلاصتها أن قادة الثورة، وكلهم من ضباط الجيش الأحرار، قد ثاروا على فساد نظام الجيش، ذلك الفساد الذى كان من أسباب الهزيمة في حرب فلسطين، وأنهم اعتزموا تطهير الجيش من عوامل الفساد والرشوة

والخيانة ثم متابعة التطهير في جميع مرافق البلاد، ورفع لواء الدستور، وقد رأوا أن فاروق كان بتصرفاته السيئة وعبثه بالدستور من اسباب الفساد الذى سيطر على أداة الحكم وأدى إلي الفوضي الشاملة التي عمت جميع المرافق، واساءت إلي سمعة مصر، فاعتزموا خلعه وخلعوه.

فالثورة بحسب ما يبدو من هذه البيانات كانت ثورة على الفساد وثورة على فاروق الذى أشاع هذا الفساد في محيط الجيش وفي أداة الحكم عامة.

ويقيننا أن هذه العوامل، هي بعض أسباب الثورة لا كلها، وأن أسباب الثورة أعم وأعمق من هذه العوامل، ويمكننا وقد انقضي نحو خمسة أعوام على قيام الثورة، أن نتبين حقيقة الاسباب التي دعت إليها، فهي ثورة عامة، واسبابها ايضاً عامة، ولئن كان القائمون بها من ضباط الجيش، فإنهم من أسباب الثورة كان يعبرون عن أحاسيس الشعب واتجاهاته، ويترسمون خطواته في تحديد أهدافه ولا تختلف هذه الثورة عن الحركات الشعبية التي سبقتها، إلا في أنهم جعلوا قوة الجيش أداة العمل والتنفيذ، وقد كانت هذه القوة فعلاً هي السبيل لنجاح الثورة. ولولاها لانتهت بالنكسة والاخفاق.

فلنتحدث إذن عن الأسباب العامة لثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢. وهي أسباب عدة. منها أسباب سياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة اجتماعية سنتكلم عنها بهذا الترتيب، وهو نفس الترتيب الذى اتبعناه في الحديث عن أسباب الثورة العرابية، وثورة سنة ١٩١٩.

الأسباب السياسية

فأول هذه الأسباب هو السخط والمرارة من رؤية الاحتلال البريطاني جاثماً على أرض الوطن.

شهد الضباط الأحرار الذين على أيديهم قامت الثورة مظاهرة الاحتلال البغيض وآثارة في حالة البلاد.

كان تاريخ الاحتلال منذ وقوعه يتمثل أمام أنظارهم. ويدفعهم إلي الثورة دفعاً، إذا رأوا مما شاهدوه، أو طالعوه ووعوه، كيف وقع هذا الاحتلال غدراً سنة ١٨٨٢. وكيف نقض الإنجليز على تعاقب السنين وعودهم في الجلاء. نيفاً وستين مرة، وكيف تغلغوا في شئون البلاد، وعصفوا باستقلالها وسيادتها، وكيف سعوا إلي تفكيك عرى وحدة وادى النيل، وبوضع أيديهم على السودان، والفصل بين القطرين الشقيقين وكيف قضوا على الدستور الذى نالته البلاد قيل الاحتلال وأبدلوا به نظاماً صورياً من الشورى لا حول له ولا قوة. وكيف أعلنوا حمايتهم الباطلة

على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤. وكيف استغلوا البلاد سياسياً واقتصادياً طيلة عهد الاحتلال والحماية.

ورأوا أن البلاد قد ضاقت بهذا الاحتلال وجاهدته منذ وقوعه وثارت عليه فقاوم الإنجليز الحركات التحريرية والثورية بمختلف وسائل التنكيل والتقتيل.

ورأوا أيضاً كيف اضطرت بريطانيا تحت ضغط الكفاح الشعبي إلي إلغاء الحماية الباطلة التي أعلنوها، والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وذلك في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وكيف أن هذا التصريح لم يتضمن الجلاء الاحتلال، فاستمر عدوانه على استقلال البلاد وحريتها واستمر كفاح الشعب في سبيل الجلاء، وكيف نجح الاحتلال والسراى في تعويق الجلاء بمفاوضات متكررة كانت تصطدم بإصرار الإنجليز على استبقاء احتلالهم تحت اوضاع مختلفة.

وشهدوا توقيع المعاهدة التي سميت معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦. وكيف أنها لم تحقق الجلاء الذى تنشده مصر المكافحة، بل قضت بانتقال الاحتلال إلي منطقة قناة السويس، واستمر الإنجليز يتدخلون في سياسة البلاد بعد توقيع هذه المعاهدة، ويدبون المؤامرات والمكايد بين حين وآخر، ويسقطون الوزارات ويقيمونها، ويستحدثون الأزمات لتحقيق أغراضهم الاستعمارية.

وشهد كفاء الشعب منذ توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ في سبيل الجلاء، واشتداد هذا الكفاح في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ استؤنفت المظاهرات الشعبية الضخمة سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦، منادية بالجلاء، وسفكت فيها الدماء من جديد، وأعادت إلي الأذهان مظاهرات وتضحيات سنة ١٩١٩، وتحت ضغط هذا الكفاح جلا الإنجليز عن قلعة القاهرة في يوليه سنة ١٩٤٦، وجلو في سنة ١٩٤٧ عن المواقع التي كانوا يحتلونها في القاهرة والإسكندرية، وانتقلوا إلي منطقة قناة السويس،واستمر كفاح الشعب لإجلائهم عن هذه المنطقة الحساسة من أرض الوطن، العزيزة في نفوس المواطنين، وكيف استؤنف المفاوضات بين مصر وبريطانيا لتحقيق الجلاء عن هذه المنطقة، واصر الاستعمار البريطاني علي بقاء قواته العسكرية بها لتكون سبيله إلي العبث باستقلال البلاد وسيادتها، مما أضطر الحكومة المصرية في أكتوبر سنة ١٩٥١ إلي إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان هذا الإلغاء إيذاناً باستئناف الكفاح الشعبي المسلح في القناة، وكان كفاحاً رهيباً مريراً، بذل فيه الفدائيون وجموع المواطنين ما بذلوا من أرواح وتضحيات.

شهد الضباط الأحرار هذا الكفاح، ثم شهدوا انتكاسة بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ورأوا كيف تعاقبت الوزارات على البلاد، وكيف كان فاروق يعبث بإقامتها وإسقاطها كما

تقدم بيانه في الفصل الثالث، وازدادت الحالة سوءاً وتمادى الملك السابق وبطانته في إفساد أداة الحكم والانحدار به إلي الحضيض والإساءة إلي سمعة مصر في الداخل والخارج.

شهد الضباط الأحرار هذه الأحداث واستشعروا الواجب في أن يعملوا على إنقاذ البلاد من الاحتلال ومن الاستعمار الأجنبي الذى هو العامل الأكبر فيما وصلت إليه من ضعف وانحلال.

وإذ رأوا أن الاحتلال وحده ليس هو السبب فيما اصاب البلاد من الكوارث بل إن فاروق يشاركه في هذه التبعية، فقد تعاهدوا على تحرير البلاد من الاحتلال ومن فاروق معاً.

فثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ هي ثورة على الأوضاع الاستعمارية وفساد الحكم، خي ثورة تحريرية قامت لتحقيق الجلاء وتحرير البلاد من ربقة الاستعمار، ولتطهير أداة الحكم فيها من الفساد.

وكان أول هدف لها منذ قيامها بل قيامها هو خلع فاروق عن العرش. إذ كان أكبر معقل للفساد، كما كان في الوقت نفسه متعاوناً مع الاحتلال، ولئن بدأ في بعض المواقف على خلاف وإياه- كما حدث في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢- فقد كان هذا الخلاف وقتياً، وكان هو لا يفتأ يسعي لإعادة التفاهم والتعاون مع المحتلين على حساب الشعب.

فالاحتلال والاستعمار، ومساؤي حكم فاروق، كانت البواعث السياسية على ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ وأهدافها السياسية من الساعة الأولي هي التحرر من الاحتلال والاستعمار، وإسقاط فاروق معاً.

وإذ كانت الأسرة المالكة السابقة قد تعاونت مع الاستعمار وساهمت في إفساد أداة الحكم، فإن أهداف الثورة قد شملت التخلص من فاروق ومن اسرة محمد علي كلها.

وفي الحق أن خلفاء محمد على وإبراهيم في الحكم قد مهدوا بتصرفاتهم للتدخل الأجنبي في شئون مصر، ثم أنهم منذ وقوع الاحتلال البريطاني سايروا الاستعمار في سياسته وأهدافه، سواء في عهد الاحتلال أو عهد الحماية، أو في عهد الاستقلال المقيد، ولم يبد منهم أى معاونة للشعب في نضاله ضد الاستعمار فيما عدا فترة وجيزة من عهد الخديو عباس حلمي الثاني ومع أنه قد تنكر للحركة الوطنية أحياناً، فهو الحاكم الوحيد الذى خلع بأمر الحكومة البريطانية لسياسته العدائية حيالها، فيما عدا هذه الفترة الوجيزة، فإن حكام هذه الأسرة كانوا يتعاونون مع الأستعمار على إذلال الشعب، فلا غرو أن كان من أهداف الثورة إسقاط اسرة محمد على كلها.

فالعوامل التاريخية والسياسية قد تضافرت على انقراض حكم هذه الأسرة، وإن سيرة فاروق في ذاتها كانت إيذاناً بانتهاء عهدها، فقد جمع في شخصه كل العيوب التي كانت موزعة

بين الولاة السابقين من أسلافه، وزاد عليها عيوبه الخاصة، مما ادى إلي تغلغل الفساد في أداة الحكم وفي الحياة السياسة والاجتماعية في البلاد، فلم يكن بد من خلع فاروق ثم انقراض النظام الملكي. وقد تجلت أهداف الثورة في هذه الناحية تدريجاً مع الوقت، وكان لكل هدف مرحلته في التنفيذ.

ومن الأسباب السياسية لقيام الثورة ما رأه الضباط الأحرار أو طالعوه من ماضي الأمة في الجهاد، والثورات الشعبية التي قامت من قبل ضد الاحتلال الأجنبي والاستبداد الداخلي، فإن صفحات هذا الماضي قد غرست في نفوسهم روح الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، وانطبعت في أذهانهم ثورات الشعب على الفرنسيين منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، ثم ثوراته على المماليك والترك، ثم الثورة العرابية فالثورة الوطنية على الاحتلال، فثورة ١٩١٩،و استمرار روح الثورة، غلي الكفاح في القنال سنة ١٩٥١.

كل هذه الثورات والحركات الوطنية المتلاحقة، البعيدة والقريبة، كانت مثلاً تحتذى في الثورة على الاستعمار والفساد، ولقد اعتزم ضباط الجيش أن يقوموا بدورهم في حركة التحرير، إذ لم يكونوا قد ساهموا في الكفاح من قبل إلا في نطاق ضيق محدود، وتأخروا عن طبقات الشعب في جهاد السنين الماضية فاستشعروا الواجب في أن يكون لهم الدور المرتقب في الجهاد، لأنهم يمثلون القوة المسلحة التي يستطيع الشعب أن يستند إليها في التخلص من فساد الحكم ومن ربقة الاحتلال.

حقاً أنهم قد ساهموا في الجهاد بوجه عام في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، ولكن هذه الحرب لم تكن تستهدف حرية مصر واستقلالها، بل كانت غايتها تحرير فلسطين من عدوان إسرائيل، وكان الضباط أنفسهم يرون دخول مصر في هذه الحرب على غير استعداد لها خطأ من الحكومة القائمة وقيتئذ (سنة ١٩٤٨).

على أنهم في ميدان هذه الحرب، قد أدوا واجبهم على أكمل وجه، ومرنوا على الكفاح والقتال ضد أعداء العروبة والانسانية، واصابهم في ميدان القتال ما أصباهم من أذى وتضحيات، وكانت هذه التضحيات حافزاً لهم على أن يبذلوا مثلها بل أضعافها في غاية أعظم وأنبل، وهي تحرير الوطن المصرى.

فحرب فلسطين بالرغم من أن الكثيرين يرونها خطأ وضرراً، كانت من البواعث على الثورة، ومن مقدماتها الواقعية، أضف إلي ذلك أن ما شاهدوه الضباط فيها من جنيات وخيانات في تسليح الجيش وتزويده بالأسلحة والذخائر الفاسدة، وما تحققوه من أن بطانة فاروق وفاروق ذاته قد اتجروا في هذه الصفقات الحرام، كل اولئك قد ملأ قلوبهم سخطاً على هذا الفساد الذى

يعرض الجيش والوطن للكوارث والويلات، فكانت هذه المآسي من الأسباب التي دفعتهم إلي الثورة.

ومما ساعد على سريان روح الثورة في نفوس الضباط ارتقاء الوعي الوطني والثقة الوطنية بين طبقات الشعب، مما نهض بالأفكار والمشاعر، وحبب إلي النفوس الفداء والتضحية في سبيل تحرير الوطن وتحطيم العقبات والحواجز التي تحول دون تمتعه بالاستقلال التام.

اسباب تتعلق بالجيش

وثمت أسباب تتعلق بالجيش، وهي أيضاً من السباب السياسية للثورة، ولكن لها طابعاً خاصاً لارتباطها بالجيش ذاته. ولذلك جعلنا لها عنواناً خاصاً.

أيقن الضباط الأحرار قبل حرب فلسطين أن الاحتلال البريطاني قد وقفت للجيش المصري بالمرصاد منذ سنة ١٨٨٢.وعمل جاهداً على إضعافه وتحطيمه وتجريد مصر من كل قوة حربية، ومن هنا تضاعف في نفوسهم المقت والعداوة للاحتلال، فهم يشاركون الشعب في الأسباب العامة للثورة عليه وبحكم اندماجهم في الجيش لمسوا عن كثب نتائج مؤامرات الاحتلال على الجيش بالذات.

لقد بادر الإنجليز إلي إلغاء الجيش الوطني منذ الساعة الأولي للاحتلال، واستصدروا من الخديو توفيق مرسوماً في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بإلغاء هذا الجيش، بدعوى مناصرته للثورة العرابية، وكان صدور هذا المرسوم هو الخطوة الأولي لإفساد نظام الجيش ومحو صبغته القومية.

وتلت هذه الخطوة خطوة أخرى أشد منها خطراً، وهي إرساء بقية هذا الجيش إلي السودان بحجة المساهمة في إخماد ثورة المهدى، وكانت في إبانها، وكان غرض الإنجليز من إنفاذ هذا الجيش هو التخلص منه في حروب السودان وقد وقع ما دبروه، إذ أبيد معظمه في واقعة (شيكان) التي انتصر فيها المهدى على فلول الجيش المصرى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وكان يقوده الجنرال هيكس، وهو ضابط بريطاني خلو من الكفاءة الحربية، وتدل الدلائل على أن بريطانيا دبرت تعيينه قائداً للجيش في هذه المعركة بغية القضاء عليه تمهيداً لاحتلال السودان.

وبعد أن تم لبريطانيا ما أرادت من إلغاء الجيش الوطني، أنشأت بدله جيشاً هزيلاً خلواً من الروح الوطنية ومن القوة المادية والمعنوية، برآسة سردار (قائد عام) إنجليزى، ويتولي قيادته ضباط من البريطانيين، وهبط عدده إلي نحو عشرة آلاف من الجنود والضباط، وأقصي الضباط الوطنيون عن إدرات الجيش الهامة، وتولاها الضباط الإنجليز، وكان الضباط المصريون لا

يضمنون البقاء في مناصب الجيش عامة إلا إذا أبدلوا ولاءهم للاحتلال والقواد البريطانيين، وإذا بدت منهم روح وطنية كان جزاؤهم الإحالة إلي المعاش أو الاستيداع، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش ونزل به إلي مستوى عميق من الضعف والهوان.

ويدخل في هذا السياق تقرير البدل النقدى للإعفاء من التجنيد، وفقد وضع هذا النظام سنة ١٨٨٦، بإيعاز من الاحتلال، وأدى إلي امتهان الجيش واعتبار التجنيد تكليفاً تختص به الطبقات الفقيرة التي لا يستطيع الفرد منها أن يفتدى نفسه بدفع البدل العسكرى، فهذا النظام البغيض الذى لا مثيل له في أية أمة تحترم نفسها، قد خرج بالجندية في عهد الاحتلال عن معناها السامي في أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده، إلي عتبارها عبئاً يقع على كاهل الفقراء دون سواهم وبذلك حرمت البلاد طيلة عهد الاحتلال والحماية روح الجندية وما تستتبعه من الشجاعة والتضحية، كما حرم الجيش من الفئة التي تستطيع دفع البدل العسكرى، وهي في الغالب الفئة المثقفة التي تنهض بمستوى الجيش.

وأغلق الاحتلال المدارس الحربية والبحرية ولم يعد في البلاد في عهد سوى مدرسة واحدة حربية (بالقبة) كان يؤخذ لها عدد قليل من التلاميذ من ساقطي الشهادة الابتدائية أو من السنة الثالثة بالقسم الابتدائي. وقليل من حملة الشهادة الابتدائية، واقتصر التعليم فيها على معلومات ضئيلة لا قيمة لها، يقوم بتدريسها معلمون معظمهم من الإنجليز.

وحرص الاحتلال على تشديد قبضته على الجيش، وإبعاد أى تدخل ولو ضئيل للسلطات المصرية في شئونه، وإذا رأى الإنجليز من الخديو عباس حلمي الثاني في أوائل عهده اهتماماً بترقية الجيش، فقد نقموا منه هذا الاتجاه، وتألب عليه الضباط البريطانيون، وتألف منهم لجنة برياسة السردار (اللورد كتشنر) وعرضوا الأمر على اللورد كرومر المعتمد البريطاني وصاحب الحول والطول في مصر في ذلك العهد، فأضمروا انتهاز أول فرصة لإذلال الخديو والنيل من مهابته أمام الجيش، لكي تستقر لهم السيطرة الكاملة عليه، وقد رأوا في الحادثة المعروفة بحادثة الحدود سنة ١٨٩٤ الفرصة المرتقبة لتنفيذ وعيدهم، ذلك أن الخديو عباس اعتزم زيارة الوجه القبلي بطريق النيل في تلك السنة، ووصل في سياحته إلي وادى حلفا يوم ١٨ يناير سنة وهناك عرض فرقة من الجيش المصرى كان يتولي قيادتها ضباط بريطاني، فلاحظ نقصاً في مظام الجنود وتدريبهم وأبدى ملاحظته في هذا الصدد إلي وكيل وزارة الحربية وقتئذ (محمد ماهر) وكان يرافقه في سياحته، وندد بالجيش ونظامة، وذاعت هذه الملاحظات، فثارت ثائرة اللورد كتشنر سردار الجيش وعدها إهانة له، وجعل منها أزمة تتعلق بالكرامة الإنجليزية.

فبادر بتقديم استقالته من منصبه، وأبلغ الأمر إلي اللور كرومر، فاستشاط هذا غضباً من مسلك الخديو، وأرسل إلي حكومته يستطلع رأيها فيما يجب عمله، فكان جوابها أن يطلب من

الخديو إصدار أمره بشكر السردار وامتداح الضباط الإنجليز، وإبعاد محمد ماهر من منصبه، ومعني ذلك اعتذار الخديو عن ملاحظاته. وقد اتخذت الصحف البريطانية لهجة التهديد والوعيد حيال هذه الحادثة واعتبرتها ا.مة خطيرة لا يحلها إلا الاعتذار.

وكان مصطفي رياض رئيساً للوزارة. فبادر إلي نصح الخديو بالاعتذار والإذعان لمطالب الاحتلال، وانتهت الأزمة بالتسليم، وأصدر الخديو أمراً بمثابة خطاب إلي السردار أعرب فيه عن رضائه عن حسن حالة الجيش ونظامه. وتهنئته للضباط الذين يرأسونه مصريين كانوا أو إنجليز وتقديره للخدمات التي أداه الضباط الإنجليز للجيش. وطلب إلي السردار أن يعلن هذا الأمر للضباط والجند. فكان هذا الاعتذار ضربة أليمة للخديو والحكومة المصرية، وأدرك الضباط والجند أن سلطة أى ضابط بريطاني أكبر من سلطة الخديو. وكان لهذه الحادثة أثر سيء في حالة الجيش المعنوية. إذ شعر الضباط المصريون أن خضوعهم للسيطرة الإنجليزية هو السبيل إلي الترقي والاطمئنان على مراكزهم.[٣٦]

وبالرغم من وسائل الضغط والاضطهاد التي اتبعها الإنجليز لمحو الروح الوطنية من الجيش، فقد وقع سنة ١٩٠٠ تمرد من فرقتين من الجيش المصرى الذى تولي استرجاع السودان. وذلك على أثر صدور أمر نائب الحاكم العام (البريطاني) للسودان بتجريد الجيش من سلاحه وذخيرته، فأبت الفرقتان إطاعة هذا الأمر، لما فيه من الامتهان لكرامتهما وعدم الثقة في الجيش. وقابل الإنجليز هذه الحركة بالعنف والقسوة، وسجن الضباط المتهون بالتمرد وطردوا من خدمة الجيش.

وظل الإنجليز يمعنون في إذلال الجيش وإضعاف روحه المعنوية طيلة عهد الاحتلال والحماية.

ولما قامت ثورة سنة ١٩١٩ وأعلنت بريطانيا في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، لم تتراوح قبضتها على لجيش الذى ظل تحت قيادة السردار الإنجليزى. خاضعاً لسيطرته، وزعمت بريطانيا أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يخولها حق الاحتفاظ بالحالة التي كانت عليها البلاد في مسائل معينة، ومنها الدفاع عن مصر وتأمين سلامة المواصلات البريطانية فيها، وأن هذا التحفظ يجعل لها الإشراف على الجيش المصرى. وكان آخر سردار إنجليزى لهذا الجيش هو السير لي ستاك الذى قتل في ١٩

---

[٣٦] -كتابنا (مصطفي كامل باعث الحركة الوطنية ص ٣١١): طبعة سابقة

نوفمبر سنة ١٩٢٤، وأطاح مقتله بوزارة سعد زغلول، وأعقبه الإنذار البريطاني المشئوم الذى قضي ضمن ما قضي به باقصاء الجيش المصرى عن السودان.[٣٧]

وبالرغم من أن منصب السردار بقي شاغراً بعد مقتل لي ستاك، فقد حل محله في اختصاصه المفتش العام للجيش، وكان بريطانيا، يدعي سبنكس باشا.

وحرص الإنجليز على التمسك بسيطرتهم على الجيش، ومنع أى محاولة للمساس بهذه السيطرة، وظهر هذا الإصرار بشكل مثير في يونيه سنة ١٩٢٧. إذ نشأت أزمة سياسية حادة بين مصر وبريطانيا بسبب الجيش، وخلاصتها أنه لمناسبة نظر البرلمان ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ – ١٩٢٨، تألفت لجنة فرعية متفرعة من لجنة الحربية في مجلس النواب لبحث ميزانية وزارة الحربية. فأبدت بعض مقترحات خاصة بإصلاح نظام الجيش وترقيته، ومنها إلغاء منصب السردار (وكان شاغراً كما أسلفنا منذ مقتل السير لي ستاك) وتحسين أسلحة الجيش ومهماته، وترقية التعليم في المدرسة الحربية، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام البريطاني عضواً فيه. وقدمت اللجنة الفرعية تقريرها بمقترحاتها إلي الجنة الحربية، وقبل أن تفحصها هذه وتبت فيها برأى، وصل نبؤها إلي دار المندوب السامي البريطاني والصحف البريطانية، فهبت ترعد وتبرق، وتتهدد وتتوعد، ونشأت الأزمة بين الدولتين، إذ وجهت بريطانيا إلي الحكومة المصرية في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ مذكرة أوضحت فيها انها ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمي على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبي (تأمل) وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية، وأنها ترغب أن يكون الجيش المصرى صالحاً مستعداً للاشتراك (كذا) في الدفاع عن البلاد، وهي لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجاد مثل هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقاً للقواعد البريطانية وبأقل عدد من الأشخاص البريطانيين، إذ أن هذه القوة ستدعي للتعاون مع الجنود البريطانية في مصر، وأنها لاحظت في الأيام الأخيرة أن هناك اتجاهاً مقلقاً يرمي إلي إدخال النفوذ السياسي في الجيش المصرى، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون في المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية، وإن هذه المحاولات لقيت أخيراً تأييداً في بعض ما اوصت به لجنة الحربية البرلمانية في تقريرها الذى نشر حديثاً وسيطرح للمناقشة قريباً في البرلمان، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيراً من الفرص التي تهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر

---

[٣٧] -كتابنا في أعقاب الثورة ج ١ ص: ١٨٢. (طبعة سابقة)

وبريطانيا العظمي، ولذلك فغنها تدعو الحكومة المصرية إلي إعادة النظر في موقفها بغير إبطاء وخلصت المذكرة إلي طلبات الحكومة البريطانية وهي:

١- وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء سبنكس باشا) من أن يؤدى في حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصه كما تسلمها من اللواء هدلستن باشا في يناير سنة ١٩٥٢، إذ هي لم تلغ قط، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته، وجيب أن يعطي عقداً على الأقل لمدة ثلاث سنوات في أول الأمر.

٢- إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية ألا يتأخر عن ان يرفع إلي صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسطة ومسائل النظام عامة.

٣- أن يعين ضابط بريطاني كبير برتبة لواء ليكون مساعداً للمفتش العام ينوب عنه في غيابه، ويقوم بالأعمال التي يقوم بها المفتش العام نفسه، هذا الضابط يحل محله في غيابه أو عندما يكون قائماً بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطاني يكون موجوداً.

٤- يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الإدماج الذى تقرر أخيراً) تحت إشراف المفتش العام البريطاني للجيش أو نائبه في غيابه، ويمكن بدلاً من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطاً بريطانياً، كما كان الحال حتى أبريل سنة ١٩٥٢.

٥- أن تظل المراكز التي يشغلها الآن ضباط او رجال بريطانيون في المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك في مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت في مصلحة الحدود، محفوظة في أيد بريطانية، ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة.

٦- وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي تبقي الحالة الحاضرة على ما هي عليه في الجهات الداخلية في اختصاص مصلحة الحدود، أى يبقي النظام العرفي فيها.

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الإشراف البريطاني كاملاً على الجيش المصرى، كما كان في عهد الاحتلال والحماية.

واتخذت الأزمة شكلاً جاداً حين أذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطة إلي المياه المصرية، ثم ألقي السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بياناً في مجلس العموم عن الأزمة قال فيها أن الحكومة البريطانية إنما تدخلت في هذه المسألة لأن فريقاً من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لإنجلترا، وأن الدليل على ذلك ما اقترحته اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات

الجيش وأسلحته (تأمل!) وأضاف إلي ذلك أن الحكومة البريطانية مستعد لفتح باب المفاوضات في المسائل المتعلقة. ولكن إلي انيتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ باسباب الأمن في مصر، وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعياً يبذل للتحريض والهياج، وهذا هو ما أدى إلي إرسال البوارج الثلاث إلي مصر.

وقد جاءت هذه البوارج فعلاً إلي ميناء الإسكندرية وبورسعيد، فكان لحضورهما وقع أليم في النفوس.

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة سبنكس باشا المفتش العام للجيش، ومنحته رتبة فريق، وقبلت تعيين وكيل الإنجليزى له وهو اللواء بالمر باشا. وعينت ضابطاً إنجليز جداً بالجيش.

واستبان من ملابسات هذه الأزمة إن إنجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه الدفاع عنها. وقد افصح المحرر الحربي لجريدة الديلي تلغراف عن هذه النية بقوله: (إذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال. وإذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل).

ولما عقدت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ حرصت بريطانيا على اشتراط أن تكون أسلحة الجيش المصرى من برية وجوية معداتها من طراز أسلحة القوات البريطانية، ومع إلغاء وظيفة المفتش العام البريطاني للجيش المصرى، فقد اشترطت إيجاد بعثة عسكرية بريطانية لاستكمال تدريب الجيش المصرى (لمصلحة المحالفة التي تم عقدها) واشترطت (نظراً للظروف التي هيأتها هذه المعاهدة) أن لا توفد مصر إلي الخارج أحداً من أفراد قواتها المسلحة لتلقي دراسته في أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو حداته في غير بريطانيا.

واستطاع الإنجليز عن طريق هذه البعثة العسكرية أن يسطيروا وقتاً ما على إدارة الجيش المصرى، ووقفوا حجر عثرة في سبيل إنشاء المصانع الحربية في مصر، لكي يضمنوا أن تظل البلاد عالة عليهم في السلاح والذخيرة، وظلوا يسطيرون على الجيش، وساعدهم على هذه السيطرة أن فاروقاً كان يحرص على إخضاع الجيش لسطانه، ولم يكن ينازع في أن يكون زمام الموقف آخر الأمر في يد السياسة البريطانية.

ولما دخل الجيش حرب فلسطين امتنعت بريطانيا عن تزويده بالسلاح والذخيرة، ونقضت عهدها مع مصر أن تمده بحاجته منها، وكان هذا الامتناع من أسباب هزيمة الجيش في فلسطين.

فهذا التاريخ الذى وعاه الضباط وشاهدوا بعض حلقاته ومآسيه، قد ثبت في نفوسهم العقيدة بأن الاحتلال هو مصدر إضعاف الجيش المصرى وتجريد مصر من القوة الحربية. وأن لا سبيل إلى إنشاء جيش قوى جدير بالمهمة الملقاة على عاتقه إلا إذا تحررت البلاد من الاحتلال، ومن فاروق معاً.

فما فعله الاحتلال في الجيش كان من أهم البواعث على ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢.

الأسباب الاقتصادية

كانت الحالة الاقتصادية في أوائل سنة ١٩٥٢ مما يحفز النفوس إلي الانتقاض والثورة، والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر التي كانت تتراءى فيها.

حقاً أن البلاد قد خطت خطوات متوالية منذ الحرب العالمية الأولي في سبيل التقدم الاقتصادى، واطرد هذا التقدم، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتعددت المنشآت الصناعية وتقدمت تقدماً محسوساً، ولكن مصر كانت (ولم تزل) تعد من البلاد المختلفة اقتصاديا.

وكان من مظاهر هذا التخلف ظهور العجز في ميزانها التجارى، ومعني ذلك أنها تستورد من الخارج أكقر مما تصدر إليه، وكانت زيادة الواردات على الصادرات بمثابة دين عليها للدولة الأجنبية، وقد بلغ هذا العجز في السنوات السابقة على سنة ١٩٥٢ الأرقام الآتية[٣٨]

السنة	العجز
١٩٤٦	١٤ مليون جنيه
١٩٤٧	١٢ مليون جنيه
١٩٤٨	٣٠ مليون جنيه
١٩٤٩	٤٠ مليون جنيه
١٩٥٠	٣٨ مليون جنيه
١٩٥١	٣٩ مليون جنيه

[٣٨] -عن مجلة النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المجلد ٥ ص ٥٢.

هذا إلي ما كان من سيطرة الاستعمار البريطانية والنفوذ الأجنبي عامة على حالة البلاد الاقتصادية والمالية، وكان هذا النفوذ يمتد أحياناً إلي المحيط السياسي، فيحرك من وراء ستار خطوط السياسة وأوضاعها وأزماتها، والحلول لهذه الأزمات.

ومن مظاهر سوء الحالة المالية ظهور عجز كبير في ميزانية الحكومة سنة ١٩٥١-١٩٥٢ بلغ في أوائل يناير سنة ١٩٥٢ نحو خمسة وعشرين مليون جنية.

وكانت العالية العظمي من الشعب تشكو الفقر، وأبرز مظاهره انخفاض مستوى المعيشة بين الأهلين إذ قيس بمستوى البلاد الأخرى.

وقد قصر نظام الحكم عن توفير ما كانت تحتاج إليه البلاد من زيادة ثروتها القومية، ومواجهة الزيادة المطردة في عدد السكان، وافتقار البلاد إلي آفاق جديدة تزيد من الإنتاج القومي ومن دخل الأفراد، كتنمية الثورة الزراعية، وزيادة مساحة الأراضي المزروعة وتنمية الثروة الحيوانية وتحسين غذاء الشعب، وحماية أسعار الحاصلات الزراعية، وتحسين الطرق المواصلات وزيادتها، وتنمية الثروة الصناعية، والتوسع الصناعي في مختلف النواحي، واستثمار الثروة المعدنية والبترولية، واستثمار الثروة المائية والنقل البحرى، وفتح أسواق في الخارج للمنتجات المصرية من زراعة وصناعية، وتوسيع عمران المدن ونشر الصناعات الريفية بين المزارعين وسكان القرى، ثم إحياء الصناعات الحربية.

فالنقص الذى بدا في هذه النواحي كان من شأنه أن يزيد من السخط والتذمر، والتطلع إلي تغيير شامل في نظام الحكم قد يساعد على إصلاح ما اعتل من شؤون البلاد الاقتصادية والمالية.

الأسباب الاجتماعية

كانت الحالة الاجتماعية تدعو أيضاً إلي الثورة، وأهم مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب.

إن العدالة الاجتماعية من مقومات المجتمع المتقدم، واساسها أن لا تتحيف طبقة حقوق أخرى، وإن تقل الفوراق الشاسعة بين الطبقات، وأن تعمل الدولة على تحسين حال الطبقات الفقيرة من الوجهة الاقتصادية والصحية والثقافية والأخلاقية، وبذلك يتحقق التضامن الاجتماعي بين أفراد الأمة، وتتمكن الروابط بين الطبقات، فتقوى الأمة في مجموعها وتزداد تكتلاً ومناعة.

كان واجباً على الدولة أن تتدخل بين الطبقات لكي تقر العدل الاجتماعي بينها، دون أن تحرم أى طبقة ثمرة نشاطها وجهودها، وهذا الواجب يقتضيه العدل والإنصاف، إذ لا يخفي أن

ثراء أصحاب الأموال والملكيات الكبيرة لا يرجع إلي جهد أصحابها فحسب، بل يدخله إلي حد كبير المجتمع ذاته، وطبقاته المختلفة،وافراده العديدين المجهولين، فمن العدل أن تنال هذه الطبقات وهؤلاء الأفراد بعض ما يتمتع به الأثرياء، لأنهم لو استثمروا أموالهم في أرض بلقع جرداء خالية من حكومة منتظمة ومجتمع متعدد الطبقات، لما ربحوا شيئاً من هذا الثراء، وقديماً قال الشاعر:

الناس للناس من بدو ومن حضر بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم[٣٩]

حقاً أن وجود فوارق في الثروة بين أبناء الأمة الواحدة طبيعي ومشروع ولكن الاتجاه الاجتماعي السليم يقتضي تقليل الفوارق الشاسعة بين طبقات الشعب، بقدر الإمكان، بشرط ألا يضر ذلك بكيان المجتمع، لأن تقليل الفوراق بين الطبقات هو تحقيق لهدف تنشده الأمم الراقية، وهو المساواة بين أفرادها في الحقوق والمزايا والواجبات، ولا مراء في أن المساواة- إلي جانب الحرية- من دعائم الهيئة الاجتماعية المتقدمة.

كانت البلاد تشكو سوء توزيع ملكية الأراضي، الزراعية وإن سوء توزيع هذه الملكية في مصر ظاهر من إلقاء نظرة على عدد الملاك ومقدار ما يملكون ونسبة صغار الملاك إلي كبارهم في مجموع هذه الأراضي، وهذا الإحصاء واضح مما يلي:

إن مساحة الأرض المنزرعة ٥.٩٦٢.٦٢٢ فدان وكان مجموعة ملاكها ٢.٧٦٠.٦١١ ملكاً.

فإذا نظرنا إلي الملكيات الصغيرة فإننا نجد أن:

١- ١.٤٥٩.١٦٧ مالكاً يملك كل منهم لغاية نصف فدان مجموع ملكياتهم ٤١٣.٥٥١ فداناً.

٢- ٥٢٢.١٦٢ مالكاً يملك كل منهم أكثر من نصف فدان إلي فدان مجموع ملكياتهم ٣٥٦.٦٥ فداناً.

٣- ٣٢٧.٦١٢ مالكاً يملك كل منهم أكثر فدان إلي فدانين مجموع ملكياتهم ٤٤٩.١٨٦ فداناً.

٤- ١٥٣.٢٩٣ مالكاً يملك كل منهم أكثر من ٢ لغاية ٣ أفدنة إلي فدان مجموع ملكياتهم ٣٥٤.٨٥٥فداناً.

---

[٣٩] -كتابنا في أعقاب الثورة ج ٢ ص : ٥٢ (طبعة سابقة)

٥- ٨١.٣٦٦ مالكاً يملك كل منهم أكثر من ٣ لغاية ٤ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٤٧.٠١٧ فداناً.

٦- ٥٦.٥٨٩مالكاً يملك كل منهم أكثر من ٤ لغاية ٥ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٤٧.٠١٧ فداناً.

ومعني ذلك أن ٢٨٠ مالكاً يملكون ٥٨٣.٤٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٧% من الأراضي المنزرعة.

وأن ٢.٣٠٨.٩٥١ لا يملك كل منهم أكثر من فدانين ومجموع ملكياتهم ١.٢٣٠.٠٦٣ فداناً، أى أن ٨٤% من الملاك لا يملكون ٢١% من الأراضي وأن ٢.٦٠٠.١٩٩ مالكاً لا يملك كل منهم أكثر من خمسة أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢.١٠١.٢٧٦ أى أن ٩٤% من الملاك يملكون ٣٥% من الأرض.

وإذا نظرنا إلي الملكيات الكبرى فإننا نجد أن:

٦١ مالكاً كان يملك كل منهم أكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٧٧.٢٥٨ فداناً.

٢٨ مالكاً كان يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ إلي ١٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٩٧.٤٥٤ فداناً.

٩٩ مالكاً كان يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ إلي ١٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ١٢٢.٢١٦ فداناً.

٩٢ مالكاً كان يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ إلي ١٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٨٦.٤٨٣ فداناً.

ومعني ذلك أن ٢٨٠ مالكاً يملكون ٨٥٣.٤٠٠ فدان

أى أن ١ على ١٠.٠٠٠ من الملاك يملكون حوالي ١٠% من الأرض.

وإذا نظرنا إلي الملكيات التي تزيد عن ٢٠٠ فدان فإننا نجد أن ٢٢١٥ مالكاً يملكون ١.٢٠٨.٤٩٣ فداناً.

أى أن ٨ على ١٠.٠٠٠ من الملاك يملكون ١٩% من الأرض[٤٠]

وواضح من هذا البيان مبلغ سوء توزيع الملكية الزراعية، وهذا التوزيع السيء جعل الغالبية العظمي من صغار الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم نحو ربع فدان، وهو مقدار لا يكفي لسد حاجة هذه الطبقة من السكان، إذ لا يزيد دخل الفرد منهم في السنة عن مبلغ تافه لا يكفي للقوات الضرورى للمالك وعائلته. أما غير الملاك وهم الغالبية من السكان فلا يجدون هم وعائلاتهم ما يكفي لقوتهم الضرورى، لأنهم لا يملكون شيئاً وهذا ولا ريب من أسباب انتشار الفقر في البلاد، خصوصاً إذا لوحظ أن الملكية تتفتت بالتوريث، فتهبط نسبة ملكية الفرد من هذه الطبقة تدريجاً على توالي السنين.

ذهب بعض المفكرين والباحثين إلي أن علاج هذه الحالة يكون باستطلاح الحكومة الأراضي البور وتوزيعها على صغار الملاك بأسعار وشروط سخية، وهذه الوسيلة مع نفعها لا يمكن أن تؤدى علاج ناجح لحل مشكلة الفقر، لأنها محصورة في دائرة ضيقة لا تتجاوز بضع مئين. مع الزمن بضع آلاف من الأفراد، في حين أن المشكلة تعم الملايين. ومن الواجب أن تعمل الدولة على خلق ملكيات صغيرة ومتوسطة في أوسع دائرة. لأن المجتمع يرقي بها مادياً وأدبياً. وما لم تتسع رقعة الملكيات المتوسطة والصغيرة فإن مشكلة الفقر تبقي مضروبة على البلاد.

والعلاج الرئيسي لسوء توزيع الملكية الزراعية هو وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة، ووقف هذه الريادة. فهو السبيل لنشر الملكيات الصغيرة. ثم إنه الوسيلة الفعالة لمنع استمرار الارتفاع الأطيان، فإن تهافت كبار الملاك على زيادة ما يمتلكون من شأنه أن يرفع أسعار الأطيان ارتفاعاً لا يتناسب مع غلتها الحقيقية. وارتفاع أسعارها يؤدى إلي ارتفاع الإيجارات، وهذا يدعو إلي غلاء المعيشة، وبالتالي إلي ازدياد الضيق في البلاد، وعلاج هذه الحال يكون بتحويل إجبارى لرؤوس الأموال من استثمارها في شراء الأطيان إلي استمثارها الصناعة ولا يتم ذلك إلا بتحديد نصاب الملكية الزراعية. وبذلك يتحول استثمار الأموال إلي الميادين الصناعية. فتزداد ثروة البلاد ويرتفع تبعاً لذلك مستوى المعيشة بين الأهلين.

---

[٤٠] -هذا الاحصاء مأخوذ عن المذكرة التفسيرية لقانون الإصلاح الزراعي، وهو يختلف قليلاً عن الإحصاء الوارد في الجزء الثاني من كتابنا (في أعقاب الثورة) ص٣٥٣ (طبعة سابقة) بسبب الفروق التي ظهرت بين إحصاء سنة ١٩٤٦ وإحصاء سنة ١٩٥٢ عام صدر هذا القانون.

ومن مزايا هذا النظام أنه يساعد على انتشار التعاون الزراعي، لأن التعاون لا ينجح إلا في وسط ملكيات صغيرة أو متوسطة، وقلما يلقي نجاحاً بين أصحاب الملكيات الكبيرة، لأنهم ليسوا في حاجة إليه، ولا جدال في أن التعاون هو من الوسائل الناجعة للتقدم الاجتماعي والاقتصادى.

وقد يعترض بعضهم على تخصيص الملكية الزراعية بالتحديد دون الملكة الصناعية والتجارية مثلا، ويتسائلون إذا كان مبدأ تحديد الملكية عادلاً فلماذا لا يطبق على الصناعة والتجارة؟

والرد على ذلك أن الصناعة الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير، بخلاف الزراعة فإنها تجود في الملكيات المتوسطة التي يباشرها أصحابها زراعتها بأنفسهم أكثر مما تجود في الملكيات الكبيرة. فالإنتاج القومي يزداد كلما كثرت الملكيات المتوسطة والصغيرة، على أن تتفت هذه الدرجة التي ترادف الفقر، بخلاف الانتاج الصناعي، فإنه ينمو كلما اتسع مداه وزادت رؤوس أمواله، وتوحدت إدارته اعتبر ذلك في المصانع الكبرى، وقارن بين إنتاجها وإنتاج المصانع الصغيرة أو الصنائع اليدوية. فإنك ولا شك تجد أن الإنتاج يتضاعف في ظل الإنتاج الصناعي الكبير.

لذلك لا يكون من مصلحة الإنتاج القومي ولا من العدل الاجتماعي تفتيت الملكية في الصناعة، وكذلك الشأن في التجارة وبخاصة التجارة الخارجية، وهذا هو الفارق بين الزراعة والصناعة أو التجارة.

هذا إلي أن الأساس الاقتصادى السليم للحياة الزراعية أن الزراعة يجب أن تكون وسيلة للعيش الرغد، لا وسيلة لاستغلال المال، وإذا زادت رقعة الأرض عن حد معين انقلبت وسيلة لاستغلال المال يؤدى إلي استبعاد الزراع وهذا ما لا ينبغي أن يكون.

ولكن السعي إلي تحديد الملكية الزراعية قد باء بالفشل في عهد النظام الملكي، وكانت محاولة من هذا القبيل مقضياً عليها بالاخفاق، لأن النظام الملكي وخاصة إذا اقترن بالاستبداك والاعتساف كما كان في مصر يتعارض والعدل الاجتماعي

لقد بذلت في سنة ١٩٤٥ محاولة تشريعية لتحديد الملكية الزراعية، ولكنها انتهت بالإخفاق، ففي تلك السنة تقدم المرحوم محمد خطاب إلي مجلس الشيوخ – وكان عضواً فيه– بمشروع متواضع في تحديد نصاب الملكية الزراعية، وأحيل المشروع إلي لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس، وأنتهت إلي إقراره في وضع مخفف يقضي بعدم جواز ملكية الفرد على

مائة فدان مما يدفع عنه أعلي ضريبة أو أرضا زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب، ونص المشروع على عدم سريان القانون على الملاك الموجودين وقت صدوره، ولا على ورثتهم.

ومع أن المشروع كما ترى لم يكن يسرى على الماضي، فإنه لقي معارضة شديدة في مجلس الشيوخ، إذ عارضته أغلبية أعضاءه، وكان معظمهم من كبار الملاك، كما عارضته الحكومة، فقرر المجلس رفضه بجلسة ١٦ يونية سنة ١٩٤٧.

وقد قلت في سنة ١٩٤٩ تعقيباً على هذا الرفض في الجزء الثاني من كتاب (في أعقاب الثورة): " ومن يؤمئذ كتب على هذا المشروع أن لا يرى حتى الآن وجه النهار. ولعل الزمن كفيل ببعثه من جديد، في يوم غير بعيد).[٤١]

ولم يكن هذا اليوم منتظراً ولا ممكناً والنظام الملكي قائم يتولاه فاروق. فكان لابد من ثورة لتحديث الملكية الزراعية.

فحالة البلاد الاجتماعية كان لها من هذه الناحية دخل كبير في قيام الثورة. من أجل ذلك كان أول هدف اجتماعي حققته ثورة ٢٣ يوليه بعد قيامها هو تحديد الملكية الزراعية. وصدر بذلك قانون الإصلاح الزراعية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ الذى قضي بتحديد نصاب الملكية الزراعية للشخص الواحد بمائتي فدان. وجعله سارياً على جميع الملاك الموجودين وقت صدروه.

---

[٤١] -كتابنا في أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٥٨ (طبعة سابقة)